"إشكالية السببية في علم الاجتماع"

مريم عبدالله جريده يحيى – محاضر – جامعة سبها – كلية الآداب

The problem of causality in sociology

Mariam Abduallh Jereeda Yahia

Abstract:

Causality is defined as Belief that the events which happened in Predictable ways . and every event leads to another especially if the relation between variables is real and direct so that this issue is one of important issues that Faces the humanities in general and sociology In particular where this science faces many difficulties.

A Challenge that faces the Scientific research in this field is study of Social phenomena in Communities on of its important Features is changing in Perpetual dynamic movement.

The study of human behavior and Interpreting it quantitatively and qualitatively is very difficult so that sociology is suffering from many problems one of them is the "Causality problem " where the Current study found that there are no complete Causal relationships 100% between variables of Social phenomena because of Several factors

Such as : Multiple theories in sociology, Difficulty of analogy in Complete and accurate way , Difficulty of Apply objectivity in study of its Phenomenology and Difficulty of Adjust

variables, Inaccuracy In fixing terms and concepts in sociology.

Opening words : problem – Causality- sociology .

الملخص:

تُعرف السببية بأنها الاعتقاد الذي يرى أن الأحداث تقع بطرق يمكن التنبؤ بها ، و أن كل حدث يؤدي إلى الآخر؛ خاصة إذا كانت العلاقة بين المتغيرات حقيقية ومباشرة، و هي مسألة من أهم المسائل التي تواجه العلوم الإنسانية عامةً و علم الاجتماع خاصةً؛ حيث يواجه هذا العلم عدة صعوبات؛ فالتحدي الذي يواجه البحث العلمي في هذا المجال هو دراسة الظواهر الاجتماعية في مجتمعات من أكبر سماتها التغير في حركة ديناميكية دائمة؛ فدراسة الإنسان و سلوكه و تفسيره كميًا و كيفيًا أمرًا في غاية الصعوبة لذلك يعاني "علم الاجتماع" من عدة إشكاليات من بينها "إشكالية السببية"؛ حيث توصلت هذه الدراسة إلى أنه لا توجد علاقات سببية كاملة **100%** بين متغيرات الظاهرة الاجتماعية ـ و ذلك بسبب عدة عوامل أهمها: تعدد النظريات في علم الاجتماع، و صعوبة القياس فيه بشكلٍ كامل و دقيق ، و صعوبة تطبيق الموضوعية

في دراسة ظواهره و صعوبة ضبط المتغيرات، و عدم الدقة في تحديد المصطلحات و المفاهيم في علم الاجتماع الكلمات الافتتاحية: إشكالية – السببية – علم الاجتماع.

المقدمة:

أصبحت السببية من أهم القضايا التي تتناولها جميع العلوم بالشرح والتفسير سواء أكانت علومًا طبيعية أم علوما إنسانية ؛ فلكل نتيجة سببًا أدى إلى حدوثها ، و لكل علة معلول ، وتعد السببية مسألة خلاف بين العلماء حتى في العلوم الطبيعية ذاتها التي تمتاز بأنها أكثر دقة وثبات ، وما من ظاهرة تحدث في المجتمع إلا ولها أسباب متعددة أدت إلى حدوثها اجتماعية ، واقتصادية، و سياسية و ثقافية ... إلخ ، وهذه الأسباب تتداخل في عدد من المتغيرات و العلاقات المتشابكة بينها ؛ لذلك يسعى الباحثون في مجال العلوم الإنسانية إلى دراسة الظواهر الاجتماعية، و البحث في عللها و تحديدها للوصول إلى نتائج دقيقة لتقديم ما هو مفيد يساعد على تطور و تقدم المجتمع لذلك سوف تتناول هذه الدراسة قضية السببية التي لا تزال مثار جدال بين علماء العلوم الإنسانية عامةً، و علم الاجتماع خاصة من حيث مفهومها، و شروطها، و محدداتها، و المقارنة من خلالها و علاقاتها، والأسس المنهجية للتفسير السببي في علم الاجتماع، ودور النظرية "السببية" في تحديدها و كشفها و لماذا تعد إشكاليةً في علم الاجتماع .

الإطار العام للدراسة

إشكالية الدراسة:

يعد مبدأ السببية من أهم المبادئ التي أسهمت في تطور وتقدم العلم، والتصور العلمي لها. إن الظواهر المختلفة لا تحدث بصورة عشوائية وبمحض المصادفة؛ بل إن الظواهر التي يدرسها العلماء تحدث بطريقة منتظمة و مترابطة و متناسقة فحدوث إحدى هذه الظواهر يسبب في حدوث ظواهر أخرى. (رزوق 2018 : 281).

ويستند فهم العلاقات السببية في علم الاجتماع على بناء منهجي من قبل الباحث؛ حيث يبدأ في بناء فرضيات والملاحظة، والتساؤلات وضع المتغيرات وتحليل العلاقات التي بينها تحليلًا إحصائيًا كميًا أو تحليلًا كيفيًا أو باستخدام كليهما معًا هذا التحليل هو الذي يكشف العلاقة السببية بين المتغيرات.

و يقوم المنهج التفسيري السببي في علم الاجتماع على إبعاد الذاتية و التخلص من النزعة التأملية في البحث ، و الاحتكام إلى الجبرية الاجتماعية التي تستند إلى الحتمية

، والعمومية ، والضغط الخارجي، والعقاب المجتمعي، والابتعاد عن التصورات المسبقة ، والتخلص من الأفكار الشائعة بنقدها وغربلتها علمياً وموضوعياً

وتُفسر السببية السلوك، والعلاقات، والعمليات، والظواهر الاجتماعية تفسيرًا سببيًا؛ ذلك أن لكل سلوك اجتماعي أو علاقة اجتماعية، أو ظاهرة اجتماعية سببًا يفسر ذلك السلوك أو تلك العلاقة أو الظاهرة، والسببية تدرس العلاقة المتلازمة بين السبب والنتيجة أو بين العلة والمعلول. لو تم أخذ اية ظاهرة طبيعية كالمطر لتمت المشاهدة بأن لها سببها، وسبب المطر هو الحرارة التي تؤدي الى التبخر ثم التصاعد، والتصاعد يقود الى التكاثف وتكوين السحب بعدها يسقط المطر. لذا فالمطر هو ظاهرة طبيعية سببها الحرارة؛ أما الجريمة كظاهرة اجتماعية فترجع إلى عدة اسباب لعل أهمها الفقر والحاجة الاقتصادية، فالفقر هو سبب والجريمة هي نتيجة.

لذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة مفهوم السببية، و هي شروطها؟ وما هي محدداتها و كيف تتم المقارنة من خلالها؟ وما هي علاقاتها؟ و ما دور النظرية السببية في تحديدها و كشفها ؟ و بناءً على ما تقدم تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده لماذا تعد السببية إشكاليةً في علم الاجتماع؟

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية :-

1- ما المقصود بالسببية؟ و ما هي الشروط اللازم توفرها لكي تتحقق في الظواهر الاجتماعية؟

2- ما هي محددات السببية؟ وكيف يتم المقارنة من خلالها عن الكيفية التي تنشأ بها الظواهر والعمليات الاجتماعية؟

3- ما دور النظرية السببية في تحديد وكشف العلاقات السببية بين متغيرات الظاهرة الاجتماعية؟

4- هل يمكن أن تتحقق السببية الكاملة بكل شروطها بين متغيرات الظاهرة الاجتماعية؟

أهداف الدراسة:

من أهم الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها ما يلي: -

1- الكشف عن معنى السببية ومعرفة شروطها التي يجب أن تتوفر في الظاهرة الاجتماعية.

2- التعرف على محددات السببية والكيفية التي تنشأ بها داخل مكونات الظواهر والعلميات الاجتماعية.

3- توضيح دور النظرية السببية في الكيفية التي يمكن من خلالها الكشف عن العلاقات السببية بين متغيرات الظاهرة الاجتماعية.

4- تبيين الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق السببية الكاملة والكيفية التي يمكن أن تتحقق بها بين متغيرات الظاهرة الاجتماعية. وما إن كانت تشكل إشكالية في علم الاجتماع.

أهمية الدراسة:

تتمكن أهمية هذه الدراسة في الآتي: -

أولاً ـ الأهمية العلمية:

1- يتوقع لهذه الدراسة أن تسهم في إثراء التراث النظري والمنهجي في تفسير العلاقات السببية بين متغيرات الدراسات الاجتماعية.

2- تكمن أهمية هذا النوع من الدراسات في تفسير وتحليل بعض الإشكاليات التي تواجه علم الاجتماع و أهمها إشكالية السببية التي تعد معضلة حتى في العلوم التطبيقية التي تمتاز بدرجة كبيرة من الثابت في قوانينها العلمية.

3- قد تسهم هذه الدراسة في التعرف على مسببات علاقة بين المتغيرات الخاصة بالظاهرة موضوع الدراسة وتصنيفها لتقديم مجموعة من التنبؤات والتعميمات للوصول إلى نتائج شبه يقينية. في إطار شامل أو الموقف الكلي الذي تحدث في الظاهرة أو ينتج عنه السلوك.

ثانيًا ـ الأهمية التطبيقية:

تعد هذه الدراسة ذات أهمية منهجية كبيرة في دراسة العلاقات السببية للظواهر والمشكلات الاجتماعية؛ حيث تتمحور حول فهم الفعل الاجتماعي و تأويله؛ مع تفسير هذا الفعل سببيًا و ربطه بالآثار والنتائج، والنظر إلى الظاهرة الاجتماعية نظرة كلية باستخدام الحدس و الإدراك بإبراز خصائصها المشتركة و المترابطة لفهم العناصر المكونة للواقع المجتمعي و استكشاف دلالاتها الرمزية بتأويل معانيها .

الإطار النظري للدراســــــــــة

أولًا ـ مفهوم السببية:

و مفهوم السببية يقصد به: هي العلاقة بين المتغيرين، و هي الارشاد إلى حادثة معينة على أنها سبب ما عندما تؤدي دائماً إلى وقوع حادثة أخرى نسميها أثر أو نتيجة. و هي حادثة أو واقعة معينة أو عاملاً معيناً يؤدي إلى حدوث حادثة أو ظاهرة أخرى . (رزوق ، 2018 :23) . ولكي يتمكن الباحث من إثبات أن هناك علاقة سببية بين متغيرات دراسته في علم الاجتماع يلجأ إلى التجريب الذي يعد النموذج الأقوى للاستدلال على العلاقات السببية، و هو أمر معقد يحتاج إلى أن يمتاز الباحث بمهارات جيدة تمكنه من فعل ذلك ؛ فهو يتعامل مع ظواهر تمتاز بخصوصية معينة من التغير و النسبية و أمر تطويعها ليس بالسهل ، وجمع معظم علماء الدراسات السببية على صعوبة إثبات العلاقة السببية بين الظواهر الاجتماعية والسلوكية، كما يجمع على تضافر عوامل مستقلة عدة تؤثّر في النتيجة و تتسبب في حدوثها . ويؤكد العلماء أن العلاقات السببية تبقى احتمالية وغير حتمية. ومع ذلك، فهم يحددون **نقاطاً أربعة** للتأكد من وجود علاقة سببية بين ظاهرتين أو متغيرين هي :-

دراســــــــــة : بعنوان ، الترتيب الزمني لحصول الظاهرتين : حيث تحصل الظاهرة المسبِبة (المتغير المستقل) قبل النتيجة (المتغير التابع) لكن هناك احتمالاً بأن ينشأ لاحقا تأثير متبادل بين المتغيرين المستقل والتابع. ويجب حصول السبب والنتيجة في زمن ومكان متقاربين . فلا يجوز حصول النتيجة بعد مرور زمن طويل على ظهور العامل المستقل أو حصولها في مكان أو إقليم آخر .

2- وجود ارتباط بين الظاهرتين : وترتبط الظاهرتان إذا حدثتا معاً بطريقة نمطية وإذا تباينتا معاً، بمعنى أن أي تغيير في قيمة السبب يؤدي إلى تغيير مماثل في قيمة النتيجة. ومن المفترض أن يكون هذا الارتباط متكررا **(لا يحصل مرة واحدة فقط)** .

3- نفي أو استبعاد وجود متغير أو متغيرات بديلة : هي السبب الحقيقي في إحداث النتيجة، وهنا على الباحث أن يثبت أن الأثر يرجع إلى المتغير السببي وحده وليس إلى أي متغير آخر لا ندركه من خلال تقويم الأسباب المحتملة الأخرى أو دراستها .

4- الافتراض ضمنيًا : العلاقة بين المتغيرين ذات معنى ومنطقية وتتسق مع افتراض أوسع أو مع إطار نظري معين بتعبير آخر، لابد من وجود مبرر منطقي يفسر العلاقة السببية بين المتغيرين أو يبررها (سرحان، 2017 : 117)

كل هذه النقاط السببية من المستحيل تواجدُها مجتمعة في الظاهرة الاجتماعية ؛ حيث هناك عدة **متغيرات سابقة** لا تسمح لها بهذا الترتيب الزمني بأن يكون المتغير المستقل له **السبق الزمني** على المتغير التابع ، و إن تمكن الباحث من إثبات أن هناك ارتباط بين المتغيرين ، و أن أي تغير في أحدهما يرافقه تغيرُ في الآخر ؛ فإنه من الصعب أن يبرهن بأن ليس هناك **متغيرات دخيلة** أثرت في متغيرات هذه الظاهرة ، و قد لا يجد **تناسق بين المتغيرين** بسبب هذه المتغيرات البديلة ، و هنا تتمثل **إشكالية تحقيق السببية الكاملة المثالية في علم الاجتماع** .

و يمكن أن نستخلص معنًى للسببية الاجتماعية، و هو أن حادثة معينة كانت سببًا في وقوع حادثة أخرى، وبالتالي فإن الحادثة الأولى و لنرمز لها بالرمز**(Y)** هي أسبق زمنيًا من وقوع الحادثة **(X)** وذلك لأن وقوع الحادثة **(X)** يعتمد على وقوع الحادثة **(Y)** لأن هناك اتصالاً وترابطًا جدليًا ومنطقيًا بين الحادثتين، ولهذا فإن التفسيرات أو التعليلات السببية ليست هي دائما مجرد تعميمات مشتقة من طبيعة العلاقة بين الحادثة المستقلة، والحادثة التابعة ، انما هي تعميم وقانون قد يكون مستخرجًا من حادثة معتمدة ليس لها سبب وأسباب واضحة أدت لوقوعها . إلى جانب ذلك فإن التفسيرات السببية في الفكر الاجتماعي و العلوم الاجتماعية تلعب دورًا يختلف عن الدور الذي تلعبه هذه التفسيرات في العلوم الاخرى كالفيزياء مثلاً ، بسبب عدم وجود قانون ثابت يحكم السببية الاجتماعية لتعلقها بالاحتمالية لأن موضوعها يتعلق بالإنسان و هو كائن له إرادة، والحرية ، و متغير تحكمه مجموعة من المشاعر و الأحاسيس .

ثانيًا ـ شروط السببية :-

أولها ـ الشرط الضروري / لإحداث النتيجة فإذا غاب لن تحصل النتيجة "لن يظهر العامل التابع" . مثلاً ، إن المذاكرة شرط ضروري للنجاح في الامتحان لكنه شرط غير كافٍ ، لذلك فالنجاح يتطلب أيضاً الفهم والاستيعاب والقدرة التحليلية. ومثال آخر، إن المشاركة في مسابقة رياضية أو علمية شرط ضروري للمنافسة والفوز، لكنه شرط غير كافٍ لأن الفوز يتطلب تقديم أداء أفضل من أداء الآخرين.

ثانيها ـ الشرط الكافي / وهو العامل أو المتغير الذي يكفي بمفرده لإحداث النتيجة . . مثلاً انقطاع التيار الكهربائي شرط كاف لتعطيل المصعد؛ لكنه ليس شرط ضروريًا على سبيل المثال / قد يتعطل المصعد لسبب آخر على الرغم من توافر التيار الكهربائي، مثلاً زيادة حمولته من الركاب أو البضائع على الحد الأقصى المخصص لتشغيله .

ثالثها ـ الشرط الضروري والكافي / فهو إن توافر ستحصل النتيجة حتماً مثلاً : وجود الطعام و الماء في المنزل شرط ضروري و كافٍ للاستمرار و عدم التعرض للموت . (سرحان ، 2017 : 119) .

و من خلال عرض هذه الشروط لتأكد من العلاقة السببية يمكنني تقديم شرحًا مبسطًا عنها في الآتي :-

الشرط الضروري غير الكافي / هو الشرط الذي لا يمكن الاستغناء عنه و لا يمكن أن نتحصل على نتيجة إلا من خلاله ، و لكن قد يكون الشرط لتأكد من العلاقة السببية بين متغيرين ضروريًا و لكن ليس كافيًا **مثال على ذلك** وجود الأب شرط ضروري في البيت و لكن ليس كافٍ بأن يصبح الأبناء صالحيين و متميزين دراسيًا و عمليًا فكم من أب موجود مع عائلته و مع ذلك حدث انحراف للأبناء ؛ و كم من أبناء تمت تربيتهم بدون أب سواء كان متوفًا أم مهجرًا أو لأي سببًا آخر و مع ذلك تميز الأبناء .

الشرط الكافي غير الضروري / هو الشرط أو المتغير الذي لا يحتاج إلى متغير آخر لأن تحدث نتيجة "سبب" أي المتغير الذي يكفي بفرده ؛ و لكن على الرغم من كِفاية هذا الشرطِ إلا أنه غير ضروري **مثلاً :** ركوب السيارة أمرًا كافيًا للذهاب إلى الجامعة للوصول إلى قاعة المحاضرات ؛ لكن غير ضروري حيث يمكن الوصول إلى الجامعة بوسيلة نقل أخرى مثل المشي على الأقدام ، أو الحافلة أو القطار .

الشرط الضروري و الكافي / هو الشرط الذي يتميز بالحتمية بمعنى إذا حدث السبب تحدث النتيجة و وجوده ضروريًا و كافيًا **على سبيل المثال /** و جود الماء و الأكسجين أمر ضروريًا كافيًا للبقاء الحياة و استمرارها.

و عند دراسة الظواهر الاجتماعية و الاستدلال على العلاقات السببية بين متغيراتها قد نجد أسبابًا ضرورية و لكن غير كافية ، و لكن لا يمكننا أن نجد أسبابًا كافية و ليست ضرورية و أو ضروريةً و كافيةً في نفس الوقت، و خير مثال ما تقدمت بشرحه .

ثالثًا ـ محددات السببية :

للتأكد من وجود علاقة بين المتغيرات لابد من مراعاة مجموعة من الإجراءات الأساسية التي تتمثل في الآتي :-

1- التغاير .

يعني أن الظاهرتين تتغيران معًا ؛ على سبيل المثال : إذا ترافق التغير في مستوى التعليم بتغير في مستوى الدخل ؛ يمكن القول أن التعليم يتغاير مع الدخل ؛

بمعنى أن الأفراد ذوي المستوى التعليمي الأعلى يحصلون على دخل أكبر من ذوي المستوى التعليمي الأدنى و على العكس من ذلك إذ لم يرافق التغير في مستوى التعليم التغير في مستوى الدخل ؛ فإن التعليم لا يتغاير مع الدخل . و يعبر عن فكرة التغاير في البحث العلمي من خلال قياس للعلاقات يعرف بـــ الارتباطات أو الاشتراكات ، و لذلك من أجل الاستدلال على أن ظاهرة تسبب الأخرى ؛ يتوجب على الباحث أن يجد دليلاً على ارتباط بين الظواهر .(ناشمياز ، 2004 : 112) .

بمعنى آخر أن أي تغير يحدث في **"المتغير المستقل"** يتبعه تغير في **"المتغير التابع"** و يحدث بينهما تغايرُ بضم الراء الذي يقصد به تغير في أحدهما يتبعه تغيرُ متتابع في الآخر ؛ **مثال على ذلك :** تأثير الهاتف المحمول على ساعات النوم و نوعيته ؛ فإنه كلما زاد استخدام الهاتف المحمول قبل النوم بشكل كبير يؤثر ذلك على عدد ساعات النوم و نوعيته و بذلك فإن هناك تغاير بين المتغيرين ، و يمكن قياس ذلك علمياً من خلال الارتباطات من أجل إيجاد علاقة بينهما هذا المحدد يمكن التأكد من في علم الاجتماع حيث يمكن قياسه باستخدام الإحصاء .

ويذكرنا هذا المحدد بشرط من شروط **السببية** و هو أن تكون هناك علاقة سببية يؤثر فيها المتغير المستقل على المتغير التابع ، و أن التغير الذي يطرأ على السبب يطرأ على النتيجة .

2- اللازيفية :

و هي تعني بأنه على الباحث أن يبرهن أن التغايرُ الملاحظ ليس زائفاً ، و أن العلاقة غير الزائفة هي الغلاقة بين المتغيرين لا يمكن تفسيرها بمتغير ثالث ؛ إذا تم ضبط آثار جمي المتغيرات ذات العلاقة و تم الحفاظ على العلاقة بين المتغيرين الأصليين ؛ تعد العلاقة غير زائفة ، و عندما يتأكد الباحثون أن العلاقة غير زائفة ؛ يتوفر لديهم دليل قوي على وجود رابطة سببية متأصلة بين المتغيرين . (ناشمياز ، 2004 : 112) .

و هذا يقصد به إذا تمكن الباحث من التأكد من عدم وجود علاقة زائفة بين متغيرين و أن هذه العلاقة نشأت بينهما من دون وجود تأثير متغير ثالث زائف هنا يتم التأكد من وجود علاقة سببية بين المتغيرين و ليست زائفة؛ **مثال على ذلك:** القوانين الصارمة تحد من انتشار الجريمة بين الأفراد؛ و لكن هناك عامل آخر قد يحد الأفراد من ارتكاب الجرائم مثل عدم وجودهم في جماعة تشجعهم على الانحراف؛ أو التزامهم دينيًا. و هذا يذكرنا بشرط من شروط **السببية** و هو أن يكون المتغير المستقل

هو التغير الوحيد الذي يؤثر في المتغير التابع ، و هذا لا يمكن التمكن منه في علم الاجتماع لأنه هناك علاقات بين المتغيرات تتفاعل فيما بينها و لا يمكن التحكم فيها .

3- الترتيب الزمني :

يتطلب من الباحث أن يبرهن على أن السبب المفترض يحدث أولاً أو يتغير قبل الأثر المفترض ؛ بمعنى يتوجب على الباحث أن يثبت أن الأول يسبق الآخر ، و ليس صعباً عادة تحديد الترتيب الزمني للظواهر مثال على ذلك : الوضع الاجتماعي للوالدين يؤثر على التوقعات التعليمية لأبنائهم . (ناشمياز ، 2004 : 112-113) .

و هذا المحدد يذكرنا بالشرط السببي الذي يؤكد على أن تكون العلاقة مماثلة بين المتغيرين بمعنى أن المتغير المستقل هو الذي يؤثر في المتغير التابع فقط و ليس العكس ، و لا يكمن أن نطبق هذا في علم الاجتماع لأن هناك ما يسمى بالمتغيرات السابقة . ما قد يكون متغير مستقل في دراسة كان متغير تابع في دراسة أخرى ، و أن الأسبقية الزمنية تتغير بين المتغيرات . و في هذه الحالة لا يمكن أن يستدل على وجود سببية بشكل بين .

مثال على ذلك : هناك علاقة بين درجة مشاهدة البرامج الترفيهية و مستوى التفاؤل عند كبار السن قد يكون العكس هو أن النفاع مستوى التفاؤل عند كبار السن هو من استثار رغبة العينة الدراسة في مشاهدة هذا النوع من البرامج .

4- إمكانية التقنين :

بعد أن يتيقن الباحث أن التغاير الذي حدث في العلاقة ليس مزيفًا، و أن المتغير المستقل فيه يسبق زمنيًا المتغير التابع ؛ عليه أن يثبت أن هذه العلاقة السببية ليست استثناء في زمانها و مكانها ؛ بحيث تنطبق على تجربته هو فقط ؛ بل يجب أن يتمكن من تقنين هذه السببية لتلائم نتائجها مع تلك الظروف المشابهة لظروف تجربته ؛ فالاستدلال السببي يقوم أساساً على مبدأ الحتمية الذي يُفيد أنه كلما أُوجد السبب "المتغير المستقل" في ظروف مشابهة فإن النتيجة "المتغير التابع" ستظهر حتماً . (بن جخذل ، 2019: 69) .

و هذا من الصعب حدوثه في علم الاجتماع فظواهره تتميّز بالنسبية ؛ فما يمكن تطبيقه في مجتمع يختلف عن مجتمع آخر ، و أن لكل مجتمع خاصيته الثقافية و الاجتماعية التي يتميز بها . و لا يمكن تطبيق الحتمية التي هي أساس تقوم عليه السببية عليه فهو متغير .

و تتميز الظواهر الاجتماعية عن بعضها البعض و لكل ظاهرة منفردة خصائصها غير المتكررة و الوصول إلى التعميمات حول الحياة الاجتماعية والسلوك الإنساني هو غاية في التعقيد، ولو بدت الظواهر متشابهة فإن التجانس التام غير موجود، فالوصول إلى صياغة التعميمات و القوانين العامة هو من الصعوبات التي تواجه الباحث في العلوم الاجتماعية .(بن محرز ، 2019: 186) .

رابعًا ـ المقارنة السببية :

إن التحقق من المحددات الأربعة السابقة لا يكون بمجرد توفر الرغبة لدى الباحث ؛ بل يتطلب منه أن يسعى في الاستجابة لكثير من الأسس التصميمية ؛ حيث تعمل هذه الأسس على التقليل من حجم الأخطاء التجريبية داخل التصاميم ، و ذلك حتى ينجح الباحث من ختام تجاربه في خلق استدلالات سببية جيدة . و ذلك يتم من خلال أسس كبرى شبه ثابتة تتمثل في الآتي :

أ- المعالجة التجريبية .

ب-المقارنة السببية .

جـ -تطويع الوقائع .

د -الضبط "و يتمثل في الصدق الداخلي و الخارجي و العوامل التي تؤثر فيهما" .

هـ - التعميم

و سوف تقتصر على توضيح المقاربة السببية لأنها تمثل الطريقة التجريبية التي يستخدمها الباحثون في دراستهم للكشف عن العلاقات السببية بين متغيرات الظواهر الاجتماعية.

المقارنة السببية / إن تنفيد الباحث للمعالجة التجريبية لن يكون كافياً في نجاح تصميمه التجريبي في الاستدلال على وجود علاقة ما إلا إذا أطلق العنان لمجموعة من المقارنات السببية داخل التجربة و ذلك بهدف الوقوف على حجم الارتباط و التشارك بين المتغيرات ، و تقوم المقارنات السببية في مجملها على شكلين أساسيين هما :-

1- الشكل الأول / تقارن فيه نتائج الأفراد المستهدفين قبل و بعد إدخال المتغير المستقل .

2- الشكل الثاني / تقارن فيه نتائج المجموعات المكونة للتجربة بحيث ترصد نتائج المجموعة التجريبية لتقارن بنتائج المجموعة الضابطة في المتغير التابع .

و المقارنة بهذا تمثل "فعل" التجربة الأساسي ؛ بحيث تعد الخطوة المثيرة لأي تغاير يحتمل وجوده بين المتغير المستقل و المتغير التابع ؛ كما أن الحيث عن الاستدلال السببي يتطلب بالضرورة أن يستحدث السبب حتى تنتج النتيجة ؛ و بالتالي فالمقارن السببية بوصفها استحداث للسبب تعد بمثابة القاعدة التي ترتكز عليها باقي أسس التصميم التجريبي . (بن جخذل ، 2019: 70-71) .

و بهذا يضع الباحثُ مجموعةً من الفروض لتوضح العلاقة السببية بين المتغيرات لهذا يجري الباحث تجربته لكي يتأكد من صحتها من خلال إحدى طرق التصميم التجريبي و هي **"المقاربة السببية"** .

خامسًا ـ العلاقات السببية :

السببية : فكرة بسيطة و لكنها معقدة لكل ظاهرة أو فعل أسباب مثلاً : لماذا هناك انحراف أحداث ؟ لابد من أسباب أدت إلى حدوثه ؛ لكن هذه الأسباب تنشئ على شكل علاقات لها شروط و هي كالآتي :-

1- العلاقة الخطية : هي العلاقة بين المتغير المستقل **X** و التابع **Y** ؛ كلما زاد المتغير المستقل كلما زاد المتغير التابع **مثال على ذلك :** كلما زاد التفكك الأُسري زادت معه احتمالية انحراف الأحداث .

2- العلاقة المنحنية : كلما زاد المتغير المستقل **X** قل المتغير التابع **Y** مثال على ذلك كلما زاد التفكك الأُسري كلما قل انحراف الأحداث . و هنا لابد من الإشارة إلى مصطلح الحتمية في العلوم الاجتماعية ليست قطعًا لكن هناك احتمالية ؛ بمعنى ليس بالضرورة التفكك الأُسري تكون نتيجته قطيعة انحراف الأحداث .

3- العلاقة الوسيطة و العلاقة الزائفة : بمعنى أن هناك علاقة غير مباشرة بين المتغير المستقل و المتغير التابع و لكن هناك علاقة وسيطة زائفة بينهم و عالم الاجتماع الأمريكي "جراند فيلد" هو أول من تكلم عن هذه العلاقة الزائفة . (بن جخذل ، 2019: 75) .

مثال على ذلك : التفكك الأُسري يؤدي إلى انحراف الأحداث . هنا الاعتقاد أن لتفكك الأُسري هو المتغير المستقل ؛ و لكن قد يكون ليس هو السبب أو المتغير المستقل الذي أدى إلى انحراف الأحداث ؛ و أن هناك متغير زائف أدى إلى الانحراف قد يكون الفقر

شروط العلاقة السببية :-

1- يجب أن تكون العلاقة سببية حتمية غير احتمالية :- بمعنى لابد ان تكون هناك علاقة ارتباطية قوية بين **X** و **Y** بمعنى يجب أن تكون هناك علاقة "سببية" أن المتغير المستقل سبب في المتغير التابع و ليس العكس .

مثال على ذلك : التدخين سبب في السرطان الرئوي و ليس العكس .

2- يجب أن تكون العلاقة مماثلة : بمعنى **X** تؤثر في **Y** و ليس **Y** تؤثر في **X** التأثير في اتجاه واحد بمعني سهم برأس واحد .

مثال على ذلك : قد تكون لدي عدة متغيرات مستقلة تؤثر في عدة متغيرات تابعة ؛ بمعنى عدة أسباب أدت إلى عدة نتائج .

3- أن يكون متغير **X** المستقل هو السبب الوحيد الذي أدى إلى حدوث المتغير **Y** .

سادسًا ـ الأسس المنهجية للتفسير السببي في علم الاجتماع:

اعتمد التفسير السببي للأفعال الإنسانية و الظواهر الاجتماعية و ما يحكمها من ضوابط و قوانين على منهج معمق للكشف عن إشكالية "السببية" في علم الاجتماع على تقديم تحليل نقدي من خلال تقديم عرض حول آراء و نماذج تناولت موضوع السببية في علم الاجتماع و هم النموذج "الوضعي" و النموذج "التأويلي" و " النموذج الاحتمالي "العاملي" من خلال المبررات التي أستند إليها كل نموذج في ادعاءاته السببية ؛ لتحديد إذا ما كان علم الاجتماع علم التفسير السببي، أم علم الفهم التأويلي، أم علم الاحتمال العاملي. (عبد الحافظ،2022 :503)

و فيما يلي عرض لهذه النماذج و خصائصها، و الانتقادات التي وجهت إليها :

1: النموذج الوضعي "في تفسير السببية في علم الاجتماع" :

هو النموذج الذي يستند على المنهج التجريبي الطبيعي الذي أعطى دافعية للمفكرين لتطبيقه في مجال العلوم الاجتماعية و السلوك الإنساني . و لقد استطاع المفكرون الاجتماعيون في هذا المناخ الذي تحول عن التفسيرات الفلسفية الغيبية تقديم أفكارهم و إسهاماتهم من خلال نموذج وضعي للعلوم الاجتماعية .

وأهم خصائص النموذج الوضعي "التفسيري" ما يلي :-

1- يؤكد على مفهوم التجربة و يعتمد على السببية في تقديم تفسيرًا علميًا للظاهرة بإخضاعها للقوانين الحتمية.

2- يفسر الظاهرة الاجتماعية استنادًا على أسباب حدوثها .

3- إخضاع العلاقة بين العوامل المؤثرة والظاهرة موضوع التحليل إلى الدراسة للكشف عن القانون المفسر لها.

4- يحوي تناظرًا بين الظاهرة الطبيعية والظاهرة الاجتماعية في التطبيق العام للمفهوم التجريبي للسببية فالنموذج الوضعي يتبنى التجريب العلمي منهجًا في تحصيل الحقائق.

5- الاحتكام إلى الفرضيات، و الأخذ بالملاحظة الخارجية، و الميل إلى التجريب ، و المنهج المقارن ، و الاسترشاد بالحتمية التجريبية القائمة على الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة . (عبد الحافظ،2022 :507) .

أهم سمات النموذج الوضعي التفسيري :

1- سمة التكميم ، 2- سمة الحتمية ، 3- سمة الحيادية أو الموضوعية ، 4- سمة التصميم التجريبي .

أهم الانتقادات التي وجهت للنموذج الوضعي في التفسير :

1- يرى هذا النموذج الواقع الاجتماعي بنية من الكيانات الثابتة ذات السمات المختلفة ، و السببية فيه تتدرج من الكبير إلى الصغير و من الاتجاهات العامة إلى النتائج المحددة ، و بذلك أغفل بأن هذه الكيانات تتغير في السياق الاجتماعي الذي تحدث فيه الظاهرة التي تحمل دلالات اجتماعية و ثقافية متباينة من مجتمع لآخر ، و هذا ينعكس على التصميم التجريبي للظاهرة موضوع الدراسة، و الذي ينعكس بدوره على تباين التفسير .

2- أغفل المنظور الوضعي موضوع "التفاعل" الذي هو أساس فهم النشاط الاجتماعي و توجيه العمليات الاجتماعية التي تؤدي إلى حدوث تغير كمي أو كيفي في ظاهرة اجتماعية ما ؛ أو العلاقة بين المتغيرات في مواقف اجتماعية معينة . مثال : كيف يمكن تفسير ظواهر مثل انحراف الأحداث ، و التفكك الأُسري ، و تعاطي المخدرات بالاستناد إلى مبادئ و قوانين تجريبية ؟ إذا كان الفقر سببًا للانحراف ؛ فإن هذا التفسير ليس صحيحاً من ناحية عملية ؛ إذا كان كذلك فإن كل فقير منحرف ، و لا يمكن نسب صفة الانحراف لفئة الأغنياء . (عبد الحافظ،2022 : 511) .

2 - نموذج التأويل العقلي لماكس فيبر "في تفسير السببية في علم الاجتماع" :

هو النموذج الذي يوكد على أن العقل بفرضياته قادر على فهم و تأويل الظواهر الإنسانية و المجتمعية من حيث كونها ظواهر واعية إرادية لا تتكرر؛ إذ

وجب التعامل معها بمنهجية مختلفة عن منهجية التفسير السببي في العلوم الطبيعية ؛ فالنموذج التأويلي العقلي يعتمد على الدمج بين الفهم و التفسير .

أهم خصائص هذا نموذج ما يلي :-

1- ينظر إلى الظاهرة الاجتماعية نظرة كلية باستخدام الحدس و الإدراك .

2- فهم السيسيولوجيا عنده تتمحور حول فهم السلوك الاجتماعي و تأويله.

3- دراسة الفعل أو السلوك الاجتماعي بالتفاعل بين الأفراد ، و يتخذ معن ذاتيًا و غرضيًا .

4- يعتمد على فهم النشاط الاجتماعي و تأويله فالفهم و التفسير جزئين أساسين متكاملين لنفس المنهج، و ليسا متعارضين أو متمايزين . (عبد الحافظ،2022 :517).

أهم سمات النموذج التأويل "العقلي" :-

1-البنائية ، 2- المثالية ، 3 – الشمولية ، 4- الرمزية ، 5- التكاملية ، 6- المرونة . (عبد الحافظ،2022 :530).

أهم الانتقادات التي وجهت للنموذج ا .لتأويل العقلي :-

النموذج المثالي عند ماكس فيبر "مفهوم مجرد" أو مقولة وصفية عامة ليس من الضروري أن تكون خصائص هذا النموذج متوفرة دائمًا و بشكل جيد في الظواهر الملاحظة و المدركة . (عبد الحافظ،2022 :532).

3 : نموذج الاحتمالي العاملي "في تفسير السببية في علم الاجتماع" :

هو الجسر أو حلقة وصل بين النموذج الوضعي، و النموذج التأويلي الذي يرد كل ما هو ذاتي إلى ما هو موضوعي، و محاولة فهم الموضوع الاجتماعي، أو السلوك الإنساني ليس بطريقة جافة و كأنه شيئًا جامدًا كما في العلوم الطبيعية؛ بل باعتباره موضوعاً حيوياً له أحاسيس و مشاعر، و يعيش في بيئة تتنوع بتنوع المثيرات التي تحفز ظهوره.

و لقد ارتبط ظهور النهج الاحتمالي في علم الاجتماع بتأثر بالعلوم الفيزيائية ؛ ذلك لإزالة وصمة العلم الناعم عن علم الاجتماعي و استبدالها بالمنهجية، و الأسس العلمية المتمثلة في البحث عن الأسباب و الحقائق و التحقق منها . (عبد الحافظ،2022 : 534) .

خصائص و سمات نموذج الاحتمالي العاملي :

1- استخدام القوانين الإحصائية في دراسة السلوك البشري القائم على فرضية أنه كلما زاد الارتباط الإحصائي بين عدد من المتغيرات زادت قوة الدليل على وجود علاقة سببية بينهما بفعل أساليب البحث الكمي والإحصاء.

2- لا يركز على أمكانية التعميم والتنبؤ بل أصبح تركيزه على وصف الخصائص والعوامل التي تربط حالات الأفراد بالمنظمات المجتمعية.

3- يعتمد على دراسة العلاقات بين المتغيرات الخاصة بالظاهرة موضوع الدراسة وتصنيفها لتقديم مجموعة من التنبؤات والتعميمات للوصول إلى نتائج شبه يقينية من خلال نظرة كلية للظاهرة موضوع الدراسة.

4- إمكانية تعديل الإطار النظري في ضوء نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات ودرجة الارتباطات بينهم، و تفسيرها في ضوء التوجه النظري للدراسة، و معرفة خصائصه و متغيراته.

يعد المنظور الاحتمالي "العاملي" للتفسير السببي للعلم الاجتماع محاولة لتجاوز الجدل القائم بين علم الاجتماع السببي الوضعي و علم الاجتماع التأويلي ؛ حيث لا يتم توجيه التفسيرات السببية نحو انتاج نوع من الارتباطات التجريبية بين المتغيرات ؛ أو إجراء تنبؤات صارمة على أساس حزمة من القوانين التجريبية فحسب؛ إنما بالإضافة إلى ذلك يتم توظيف المنظور الاحتمالي و التحليل الإحصائي كأدوات لتحليل و تفسير الأدوات المعقدة بين الأحداث و العمليات و البنى الاجتماعية المختلفة ؛ و فقاً للنظريات المختلفة في حساب الاحتمالات و أيضاً وفقاً لمنهج الفهم و التأويل . (عبد الحافظ،2022 : 534) .

يمكن التغلب على إشكالية السببية في العلوم الاجتماعية عامةً و علم الاجتماع خاصةً من خلال عرض نموذج يمكن أن يحتوي النموذجين السابقين و هو **النموذج الاحتمالي "العاملي"** حيث يوظف أفكار أكثر حداثة ، و أنه النموذج الأكثر قبولًا و انتشارًا ؛ فهو قائم على تطبيق القوانين الإحصائية عوضًا عن القوانين الحتمية التي كانت سائدة في النموذج الوضعي ؛ كما أن التأويل الاحتمالي يعد الأقرب إلى طبيعة الظاهرة الاجتماعية التي قوامها كائن عاقل متغير .

سابعًا ـ دور النظرية السببية في العلاقات السببية :

بما أن مصطلح نظرية يشير إلى مجموعة العلاقات السببية أو علاقات السبب والتأثير التي يمكن ملاحظتها خلال الخبرة اليومية والتي تستند إليها النظريات العلمية

في تفسير الظواهر العلمية يكْمُن دور النظرية في التحليل السببي بين المتغيرات في الآتي :-

1- النظرية هي التي تحدد المتغيرات الدخيلة على العلاقة السببية بين متغيرين مستقل و تابع.

2- تساعد في الفهم الكامل للعملية السببية التي تربط بين الحوادث، وتتيح إطارًا عامًا لاستقصاء طبيعة العلاقات كلها بين المتغيرات المدروسة.

3- تُرشد الباحث إلى العلاقة التي يجب أن يلاحظها (يقومها) وإلى المتغيرات الخارجية التي ربما تؤثّر في هذه العلاقات، وإلى الشروط التي ربما تنشأ في ظلها علاقات سببية .

4- تُساعد النظرية في تقدير معنى الارتباط الضعيف وكيف نختبر اتجاه التأثير وعدم زيف العلاقة بين المتغيرات .

من الجانب الآخر، يختبر البحث صحة النظرية بناءً على النتائج الإمبيريقية أو يعدلها أو يوسع آفاقها. أما البحث الذي يستخدم المنهج الاستقرائي فيسهم عبر جمع البيانات وتحليلها في التوصل إلى تعميمات إمبيريقية تصاغ في شكل نظرية مجردة . (سرحان، 2017: 61) .

5- تُبين النظرية أن الحياة الاجتماعية قائمة على مجموعة من المواقف "السببية" تهدف لتحقيق مصالح و يكون ذلك بمثابة محرك للسلوك الاجتماعي .

6- تكشف النظرية أن السلوك الاجتماعي قائم على السبب و النتيجة "موقف و مصلحة" يمكن تفسيرهما .

7- تُبين النظرية أن الظواهر الاجتماعية تتكون من عدة عوامل مترابطة و متشابكة ، و لا يمكن إرجاع حدوثها إلى "سبب" واحد بل مجموعة من الأسباب .

8- توضح النظرية بأن العامل الاجتماعي هو من أهم العوامل السببية في حدوث السلوك البشري .

9- تُساعد النظرية على تحديد التفسيرات السببية للمواقف و التتبع الدقيق لكافة العوامل التي أدت إلى حدوثها .

10- تكشف النظرية أن الحياة الاجتماعية تقوم على علاقات سببية تحمل جوانب كثيرة أما إيجابية محببة و مرغوبة أو سلبية عدائية .

11- ترى النظرية أن تحقيق المصالح من خلال مواقف اجتماعية معينة هو ما تقوم عليه سلوكيات البشر اليومية و مواقفهم الحياتية .

12- تكشف النظرية أن سلوك الفرد الاجتماعي داخل المجتمع يعتمد على مواقف بينه و بين الآخرين ، و ما يحققه كلُ منهما للآخر .

و من خلال ذلك استخلص أنه لا بحثًا من دون نظرية تفسر العلاقات السببية بين متغيراته، و الباحث الذي يجري بحثه من دون أن تكون له خلفية نظرية يجمع بياناته و معلوماته من دون فائدة، و يمكن أن نوضح دور النظرية في تحديد العلاقات السببية في الآتي :-

1- توجه الباحث إلى العلاقات السببية بين الظواهر و المتغيرات .

2- تحدد الجوانب المهمة في البحث من خلال التحليل السببي لمتغيراتها .

3- ترسم إطارًا محددًا للبحث .

4- تحدد المفاهيم و الافتراضات و تعطي معنى للبيانات .

5- تربط البحث بقاعدة معرفية كبيرة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثه .

وقد راقت لي عبارة واعجبتني كثيراً استعارة "لنيومان" شبه فيها النظرية بمقولة هي "إن النظرية تساعد الباحث على أن يرى الغابة بدلاً من أن يرى شجرةً واحدةً "

إن النظرية السببية تعتقد بأن الحياة الاجتماعية التي نعيشها ما هي إلا عبارة عن فعل ورد فعل بين عامل أو عوامل أساسية، وبين عامل أو عوامل تابعة؛ فالعامل الأساس هو الذي يحدد سلوك العامل التابع لأنه يؤثر فيه في مجال معين، و أن العامل التابع يتأثر بالعامل الأساس ، و إن هناك علاقة دالّية بين العامل الأساس والعوامل التابعة ؛ فإذا حدث أي تغيير في العامل الأساس سواء باتجاه الزيادة أو النقصان فإن العوامل التابعة تتغير أيضًا بموجب التغيرات التي طرأت على العامل الأساس . بيّد أن العلاقة الدالّية بين العامل الأساس و العامل التابع هي علاقة قد تكون ايجابية أو سلبية اعتمادًا على طبيعة العاملين المتفاعلين في الوسط الاجتماعي ، و لا يعني هذا أن علم الاجتماع يجب أن يهمل الارتباطات السببية بين الظواهر الاجتماعية فالاهتمام بالتفسير السببي والتعميم من الأمور المشتركة بين جميع العلوم، ويجب أن تكون أحدى الاهتمامات المهمة في العلوم الاجتماعية خاصة علم الاجتماع . (الحسن ، 2015 : 174)

إن هذه النظرية يمكن تطبيقها ليس على ظاهرة أو عملية اجتماعية معينة؛ بل على جميع الظواهر والعمليات الاجتماعية ؛ إذًا هي نظرية شمولية يمكن تطبيقها على الحياة الاجتماعية بأكملها ، و تفسير المسببات بين متغيرات الظواهر الاجتماعية .

الأسس المنهجية للتفسير السببي في علم الاجتماع
النموذج الوضعي "السببي"
النموذج لتأويلي "العقلي"
النموذج الاحتمالي "العاملي"
يرى أن الظواهر الاجتماعية أشياء موضوعية وتحدد العلاقة بين السبب والنتيجة "المتغير المستقل والمتغير التابع" على الملاحظة والتجريب ،وأنهما كيانين منفصلين لا يعتمد أحدهما على الآخر في تكوينه ؛ ولكن يؤثران في بعض ؛ والمقاربة فيه موضوعية ترجع حدوث الظاهرة إلى سبب واحد ، وأن هناك تشابه بين الظواهر الطبيعية والاجتماعية في المنهج والموضوع ووصف الظواهر. ومن أهم رواد هذا الاتجاه سن سيمون أوجست كونت ، أتميل دوركايم.
يؤكد أن الظواهر الاجتماعية أفعال إنسانية ما هو ذاتي وموضوعي معًا و يحدد العلاقة بين السبب والنتيجة "المتغير المستقل والمتغير التابع" على الحدس والإدراك ، وأنهما جزئيين منفصلين لنفس المنهج وليسا متعرضان أو متمايزان . والمقاربة فيه تأولية ترجع إلى حدوث الظاهرة إلى عدة عوامل وليس عاملاً واحدًا ماكس فيبر.
يرى الظواهر الاجتماعية بأنها موضوعية ذاتية حيوية متغيرة و يحدد العلاقة بين السبب و النتيجة "المتغير المستقل و المتغير التابع" على التنبؤ و التحليل و الوصف و التعميم من خلال نظرية و فروض و تجربة و ارتباطات ومعالجات إحصائية للكشف عن العلاقة بين متغيراتها . فيلندو باريتو.

1- تعدد النظريات في علم الاجتماع : و عدم وجود نظرية جيدة واحدة شاملة تفسر من خلالها الظواهر الاجتماعية ، و تعدد المدارس فيه ، و أن نظرياته تعد ضعيفة مقارنةً بالنظريات في العلوم الطبيعية .

2- صعوبة القياس في علم الاجتماع : و ذلك بسبب ارتباط بحثه سواء أكان الكمي أم الكيفي بسلوك الإنسان و نشاطه ؛ فمن الصعب تحديد مقاييس مناسبة لدراسته ، و استخدامه للاستبيان كأداة لجمع البيانات ؛ فقد يوجد مشكلة في بناء الاستمارة ، و خاصة في الأسئلة قد لا تكون لها علاقة بموضوع البحث ، و كذلك هناك كثير من يعُدها مقياس فهي أداة لجمع البيانات و ليست مقياسًا .

3- صعوبة تطبيق الموضوعية في علم الاجتماع : إن الابتعاد عن التحيز و الميولات و الآراء الشخصية من الصعاب التي تواجهه ؛ حيث أن مادته هي الإنسان و هو عنصر فعال في جماعة و له أهداف يريد الوصول إليها لذلك تتأثر دراسة ظواهره بإرادة الإنسان و رغباته .

4- صعوبة ضبط المتغيرات في علم الاجتماع : لتأكد من العلاقات السببية بين المتغيرات فهي تتميز بعدم الثبات و التداخل الذي لا يمكن التأكد منه إلا من خلال استخدام الارتباطات الإحصائية للوصول إلى نتائج يقينية .

5- عدم الدقة في تحديد المصطلحات و المفاهيم في علم الاجتماع: حيث تكون غامضة في كثير من الأحيان و تتعدد استعمالاتها ، و اختلاف وجهة نظر كل باحث في استخدامه للمفاهيم و خاصة الإجرائية منها و كيفية قياسها .

الخاتمة:

إن التفسيرات السببية للظواهر الاجتماعية، والأفعال الإنسانية مطلب ضروري حتى لو لم يعتمد على قوانين على غرار العلوم الطبيعية؛ بيّد أن مسألة تبرير الادعاءات السببية في العلوم الاجتماعية أمر مثير للجدل؛ لأن تفسير الأفعال البشرية بما تتضمنه من شرح وتبرير للأفعال، والرغبات، والدوافع، والمعتقدات تنطوي على صعوبة؛ حيث لا يوجد قانون يمكن أن يوضح لنا كيف ترتبط أسباب الفاعلين بأفعالهم، وإنما كل فعل يمكن أن يكون مقبولاً طالما يوفر أساسًا عقليًا للتبريره.

و الفكرة التقليدية عن السببية بوصفها علاقة حتمية بين مؤثر ونتيجة يجب تجاوزها؛ لأنها مازالت عالقة في أذهان البعض فليس ثمة تفسير سببي يقتصر على هذه العلاقة

الثنائية فحسب، وإنما هناك سياق يحدد جملة الشروط والعوامل ودرجة أهميتها وارتباطها الزمني وعمومتيها ....الخ من الشروط .

و بعد الاطلاع و القراءة حول إشكالية السببية في علم الاجتماع أتضح لي بأننا ندور في فلك علمية علم الاجتماع ؛ حيث تبادر جملة من الأسئلة منها : هل علم الاجتماع علم أم لا ؟ و هل يحتاج إلى قوانين لدراسة الظواهر و الوقائع الاجتماعية ؟ و كيف يتمكن من بناء نظريات و كيفية اختبارها ؟ وكيف يوظفها ؟ و ما هو النموذج السببي الأكثر ملاءمة للعلوم الاجتماعية؟

المراجـــــــــــــع :

1- الحسن، احسان محمد (2015)، النظرية الاجتماعية المتقدمة "دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة" ط3 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن.

2- بن جخذل ، سعد الحاج (2019) ، ثلاثة مناهج لبحث علمي رائد ، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان الأردن .

3- رزوق ، إبراهيم (2018) ، مفهوم السببية بين الفلسفة و العلم ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات سلسة الآداب و العلوم ، المجلد 40 ، العدد 3 ، سوريا .

4- سرحان ، باسم (2017) ، طرائف البحث الاجتماعي الكمية ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات بيروت ، لبنان .

5- عبد الحافظ ، إنجي حمدي .(2022)، الأسس المنهجية للتفسير السببي في العلوم الاجتماعية بين النموذج الوضعي و النموذج التأويلي ، مجلة وادي النيل للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية و التربوية، القاهرة "pdf" .

6- ناشمياز ، فرانفورت –ودافيد (2004)، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية ترجمة ليلى الطويل ، بترا للنشر و التوزيع ، دمشق ، سوريا .